الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

البورصة.. هبوط جماعي واستمرار شح السيولة

المؤشر السعري:	6,795.24 (-10.07)	(-0.15%)
المؤشر الوزني:	415.56 (-1.78)	(-0.43%)
مؤشر كويت 15 :	948.94 (-5.48)	(-0.57%)
عدد الصفقات:	2,213	
القيمة المتداولة:	8,393,154.116	
الكمية المتداولة:	58,003,569	

مسؤول حكومي: لا عقبات إدارية أو فنية تمنع التطبيق المخطط له العام المقبل

«الأنباء» تنشر قائمة السلع والخدمات المعفاة من «القيمة المضافة»

محمود فاروق

قال مسؤول حكومي رفيع المستوى لـ «الأنباء» ان هناك تجهيزات نهائية لبدء العمل بضريبة القيمة المضافة بنسبة 5٪ خلال العام المقبل، مبددا تكهنات احتمالات تأجيلها والتشكيك حول صعوبة تطبيقها لوجود عقبات إدارية وفنية بالقطاع الخاص. وبحسب الاتفاقية بين دول الخليج يتم التطبيق بدءا من يناير المقبل كل دولة حسب جاهزيتها.

وأضاف المسؤول ان اتفاقية تطبيق ضريبة القيمة المضافة تم الانتهاء من إعداد اللائحة الخاصة بها ومن المقرر الموافقة عليها في مجلس الأمة خلال دور الانعقاد المقبل المقرر انعقاده في سبتمبر حتى تطبق في موعدها.

وردا على سؤال عن المنتجات والسلع المعفاة من ضريبة القيمة المضافة، قال المسؤول انها تزيد على 30 سلعة والجدول المرفق يتضمن 23 سلعة وخدمة تتصدرها السلع الغذائية الأساسية بقائمة الاستهلاك اليومي للأسرة والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها.

ويخطط مجلس التعاون الخليجي منذ فترة طويلة لتبني ضريبة القيمة المضافة في عام 2018 من أجل زيادة الإيرادات غير النفطية.

وتعرف ضريبة القيمة المضافة بأنها ضريبة غير مباشرة، ونوع من أنواع ضريبة الاستهلاك، وهي من الضرائب الأكثر شيوعا حول العالم، وتطبق في أكثر من 150 دولة.

السلع الغذائية الأساسية بقائمة الاستهلاك اليومي تتصدر قائمة الإعفاء

وتفرض هذه الضريبة على معظم السلع والخدمات التي يتم شراؤها وبيعها.

ضريبة مباشرة

وتعتبر هذه الضريبة من الضرائب الحديثة، وكانت فرنسا أول من فرضتها. وقبل استخدامها، كانت الحكومات تفرض الضرائب غير المباشرة، تفرض على سلع أو خدمات معينة، مثل الضرائب على السجائر أو المشروبات الكحولية أو المحروقات، والضرائب على مبيعات التجزئة، بحيث تحصل الشركات ونقاط البيع هذه الضرائب من المستهلكين لصالح الحكومات.

وضريبة القيمة المضافة، كما تسميتها، هي الضريبة التي تفرض في كل مرحلة إضافية من مراحل عملية الإنتاج، بعد الانتهاء من كل مرحلة، وذلك لضمان عدم تكرار الضرائب. إذن هذه الضريبة لا تفرض على قيمة جميع المنتجات بأسعارها النهائية، وإنما تفرض على «القيمة المضافة» التي أضافتها كل مرحلة من مراحل الصناعة.

آلية التحصيل

أما طريقة تحصيل الضريبة، فتكون من خلال الشركات التي تقوم بتحصيلها من المستهلك واحتسابها، قبل سدادها للحكومة، فيكون بذلك المستهلك النهائي هو من يتحمل تكلفة هذه الضريبة.

إيرادات الضريبة

وتوقع تقرير صادر عن «إرنست أند يونغ» أن تولد ضريبة القيمة المضافة عند فرضها بنسبة 5٪، إيرادات تتجاوز 25 مليار دولار سنويا لحكومات دول الخليج. وأوضحت «إرنست أند يونغ» أن توافر الإيرادات الضريبية سيتيح لدول مجلس التعاون الخليجي تعديل سياساتها الضريبية وزيادة الاستثمار في البنية التحتية.

تأثيرات مصرفية

وكانت «الأنباء» قد استطلعت آراء خبراء محاسبين بخصوص مدى تأثيرات تطبيق الضريبة على قطاع البنوك في محاولة من «الأنباء» لتقديم حلول لكيفية تطبيق ضريبة القيمة المضافة على البنوك الإسلامية بما لا يؤثر على أدائها مقارنة بالبنوك التقليدية. وأكد الخبراء ان الحل الوحيد الذي تم تطبيقه في بلدان أخرى وفي مقدمتها ماليزيا يتمثل في المساواة بين البنوك الإسلامية والتقليدية بأن يتم إعفاء السلع التي تدخل في معاملات البنوك الإسلامية من ضريبة القيمة المضافة او ان تضع الحكومة نسبة محددة سلفا على قيمة العملية التي يقوم بها البنك وتتساوى في ذلك جميع البنوك بما لا يفرق بينها على اساس طبيعة البنك.

صندوق النقد

وحثت كريستين لاغارد، مديرة صندوق النقد الدولي، في تصريح سابق لها الكويت والسعودية والإمارات على سن ضريبة للقيمة المضافة بأسرع وقت ممكن، لأنها ستدر إيرادات كبيرة حتى عند نسب منخفضة. وأكدت ضرورة عدم تأخير ذلك. وقالت لاغارد إن كل دول الخليج بحاجة إلى مزيد من التعديلات على ميزانياتها للتكيف مع أسعار النفط الجديدة على المدى الطويل، وإن معظمها تبنى سياسات مالية ستسمح بالقيام بتلك التعديلات من مركز قوة، وستحد من تداعياتها على معدلات النمو الاقتصادي.

قائمة بأهم السلع المعفاة من تطبيق ضريبة القيمة المضافة	
1	ألبان الأطفال وألبان ومنتجات صناعة الألبان
2	المنتجات المتحصل عليها من الألبان
3	محضرات أغذية الأطفال
4	البيض
5	الشاي والسكر والأرز
6	منتجات المطاحن
7	منتجات المعكرونة
8	لحوم الحيوانات والطيور الحية الطازجة
9	منتجات اللحوم المبردة أو المجمدة
10	الأسماك الطازجة أو المبردة أو المجمدة
11	المنتجات الزراعية التي تباع بحالتها الطبيعية
12	الخضر والفواكه المحلية
13	حبوب الطعام وملح الطعام والتوابل المصنعة
14	عمليات بيع الأراضي الفضاء والمباني والوحدات السكنية
15	الأجهزة الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة
16	العمليات المصرفية التي تقتصر مباشرتها قانونا على البنوك دون غيرها
17	بيع وشراء العملة بشركات الصرافة
18	خدمات التأمين وإعادة التأمين
19	خدمات التعليم والتدريب والبحث العلمي
20	الخدمات الصحية والطبية
21	خدمات النقل الجماعي وسيارات الأجرة
22	السيارات المجهزة طبيا للمعاقين
23	الخدمات التعليمية الحكومية

6 معوقات تطرحها "إس آند بي" في دراسة حول تحقيق التنوع الاقتصادي لدول الخليج

البرامج الإصلاحية متشابهة.. ونظام صرف العملة بالكويت الأكثر مرونة

نشرت «إس آند بي» جلوبل راتينج تقريرا تناول محاولات التنوع الاقتصادي بعيدا عن ايرادات النفط بدول مجلس التعاون الخليجي، مؤكدة وجود رغبة حقيقية من الحكومات لتحقيق ذلك التنوع في ظل تراجع اسعار النفط والتهديدات المستقبلية باحلال مصادر طاقة بديلة، الا ان التقرير سرد 6 من العوامل والتحديات التي تعوق تحقيق هدف التنوع الاقتصادي لدى تلك الدول وأبرز تلك العوامل نظام صرف العملة الاجنبية المرتبط بالدولار والذي تفوقت فيه الكويت بفك ارتباطها بالدولار وربط الدينار بسلة من العملات لتصبح أكثر دول المنطقة مرونة.

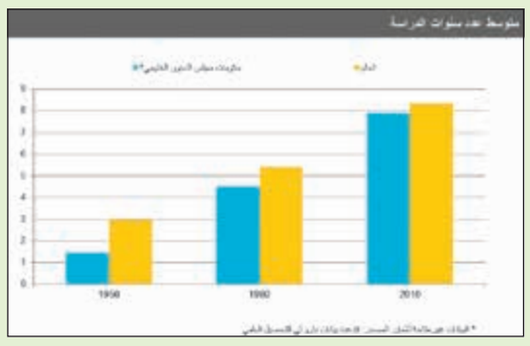

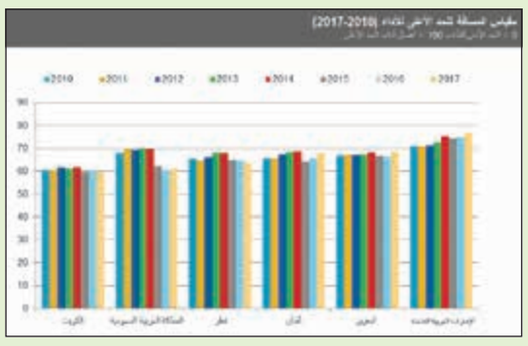

ارتفاع الرواتب في القطاع العام يحد من كفاءة سوق العمل

توقع استمرار ربط العملات الخليجية بالدولار في المدى المتوسط

1ـ نظام صرف العملة الأجنبية

نظرا إلى أن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي مقومة بتدفقات الدولار الأميركي المرتبطة بصادراتها من النفط والغاز، اشار التقرير الى أن ارتباط عملات تلك الدول بسعر صرف الدولار يبقى ملائما لاقتصاداتها، لكنه أوضح ان الكويت تبقى الدولة الوحيدة المرتبطة بسلة عملات منها الدولار وليس العملة الأميركية فقط، ما يوفر لها ركيزة اسمية للتضخم.

توقع التقرير بقاء الارتباط على حاله في المدى المتوسط، ولاسيما أن صادراتها غير النفطية تبقى جزءا محدودا نسبيا من اقتصاداتها.

وفي حال حدوث تطور في سوق التصدير غير النفطي في المنطقة، فإن مرونة سعر الصرف عادة تعمل كممتص للصدمات، استجابة لشروط الصدمات التجارية، كالانخفاض الحاد في أسعار النفط. سينخفض سعر الصرف محسنا القدرة التنافسية العامة لصادرات البلد غير النفطية ولدعم الإيرادات المالية بالعملة المحلية.

يقول صندوق النقد الدولي إن سعر الصرف الحقيقي الفعال المقوم يعد أساسيا للتنويع الاقتصادي (صندوق النقد الدولي، الاجتماع السنوي لوزراء المالية العرب، التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط، أبريل 2016).

2ـ المناخ

يقيد الارتفاع الحاد في درجات الحرارة تطوير الزراعة إلى جانب ندرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة بحسب تقديرات البنك الدولي 76 مترا مكعبا في دول مجلس التعاون في العام 2014 مقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 5,925 أمتار مكعبة، ويبلغ متوسط نسبة الأراضي الصالحة للزراعة 1٪ من إجمالي المساحة البرية في المنطقة مقارنة مع متوسط النسبة العالمية البالغ 11٪.

لذلك، تستورد دول الخليج معظم احتياجاتها من المواد الغذائية تقريبا ومعظم السلع الاستهلاكية والرأسمالية الأخرى.

كذلك يحد المناخ من وجود نشاط سياحي خلال فترة طويلة من العام تكون درجات الحرارة حول مستويات 40 درجة مئوية.

3ـ التعليم والمهارات

يتطلب تنويع الاقتصاد تعزيز مهارات القوى العاملة في دول الخليج ومن المرجح أن تكون فقط الوظائف ذات الأجور المرتفعة في القطاع الخاص هي الجاذبة لإغراء المواطنين للابتعاد عن العمل في القطاع العام، في ظل استبعاد حدوث انخفاض حاد في أجور القطاع العام.

مع ذلك، تبقى المجالات التي سيتم فيها استحداث فرص العمل في القطاع الخاص غير واضحة. بكل الأحوال ستحتاج العمالة المحلية إلى الكثير من التدريب والتعليم لكي تكون مؤهلة لهذه الوظائف واختتموا مؤكدين أن الاستثمار في التعليم سيستغرق وقتا حتى يؤتي ثماره.

4ـ الانفتاح على ممارسة الأعمال

قامت معظم دول مجلس التعاون الخليجي بإجراء إصلاحات صديقة للأعمال كإنشاء مناطق للتجارة الحرة، والحوافز الضريبية، وتخفيف القيود الجمركية وغير الجمركية بهدف جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية وتعزيز النمو الاقتصادي بشكل أكبر في القطاعات غير القائمة على الموارد.

واشاد التقرير بمستوى المجهودات الحكومية في ذلك الاطار، لكنه حذر من أن اي توقف في تنفيذ الإصلاحات المشجعة لتنشيط للأعمال سيقيد على الأرجح التدفقات الداخلة لرأس المال الأجنبي، ما سيحد من قدرة دول الخليج على تحفيز النمو الاقتصادي الذي يحركه القطاع الخاص.

5ـ جاذبية العمل في القطاع العام

يستفيد العاملون في القطاع العام حاليا من مميزات كبيرة مقارنة بالعاملين في القطاع الخاص، مع رواتب مرتفعة وزيادة الأمن الوظيفي، ما يسهم في محدودية كفاءة سوق العمل كون أن جاذبية القطاع العام أدت إلى تراجع الحوافز لدى المواطنين المحليين للتقدم للعمل في القطاع الخاص.

وبالتالي، نظرا لارتفاع مستوى المعيشة والتوازن بين الحياة والعمل نسبيا لدى السكان المحليين، فإن تطوير قطاع صناعي أو خدمي تنافسي يحتاج لعمالة كبيرة قادر على جذب المواطنين العاملين في القطاع العام بعيدا عن هذا القطاع يبدو أنه يشكل تحديا كبيرا.

اذا لم تتم معالجة هذه الضغوط الاجتماعية فإنها ستؤدي إلى الحد من إمكانية التنويع الاقتصادي.

6ـ تشابه خطط التنويع

أحد التحديات الرئيسية الذي تواجه الاقتصادات الخليجية هي كيفية خلق فرص عمل مرتفعة الأجر نسبيا وكيفية توجيه طاقاتها البشرية الشابة والمتنامية للعمل في هذه الوظائف.

العديد من خطط التطوير للحكومات الخليجية تستهدف نفس المجالات كالسياحة، والخدمات المالية، والخدمات اللوجستية وهو ما قد يؤدي إلى تداخلات كبيرة في تزويد هذه الخدمات.

الدولار واليورو.. استقرار أمام الدينار

استقر سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الدينار الكويتي أمس في مستهل تعاملات الأسبوع عند مستوى 301 فلس، كما استقر اليورو عند مستوى 354 فلسا مقارنة بأسعار صرف يوم الخميس الماضي.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني إن سعر صرف الجنيه الإسترليني استقر عند مستوى 396 فلسا فيما انخفض الفرنك السويسري الى مستوى 311 فلسا بينما بقي الين الياباني عند مستوى فلسين دون تغيير. وفي الولايات المتحدة استمر سعر صرف الدولار في التراجع على نطاق واسع مقابل العملات الرئيسية الأخرى في تعاملات يوم الجمعة الماضي بالقرب من أدنى مستوياته في 13 شهرا، وذلك بعد ظهور تقارير اقتصادية سلبية حول النمو ومعتقدات المستهلكين التي طغت عليها ملاحظات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي الأخيرة.

الزيادة بنسب تراوحت بين 1,7٪ و2٪

الإمارات ترفع أسعار الوقود لشهر أغسطس المقبل

رفعت وزارة الطاقة الإماراتية أسعار المحروقات لشهر أغسطس المقبل بنسب تراوحت بين 1,7٪ و2٪. وأعلنت الوزارة عبر موقعها الرسمي على ألإنترنت أن سعر ليتر البنزين (سوبر 98) في محطات التوزيع 1,89 درهم مقابل 1,86 درهم في يوليو الجاري. وزاد سعر «بنزين 95» إلى 1,78 درهم مقابل 1,75 درهم، وبلغ سعر «بنزين 91» 1,71 درهم مقابل 1,68 درهم. وارتفع سعر الديزل من 1,84 درهم إلى 1,88 درهم لشهر أغسطس المقبل.

يذكر ان وزارة الطاقة الإماراتية أعلنت في أغسطس 2015 تحرير أسعار الوقود في الدولة، واعتماد آلية للتسعير وفقا للأسعار العالمية، حيث يشمل قرار تحرير الأسعار مادتي الجازولين والديزل، كما شملت سياسة التسعير مراجعة شهرية للأسعار.